التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق :
قطاع النفط، وقطاع الصحة أنموذجاً

المدرس ناجي ساري فارس*

قسم الدراسات الاقتصادية / مركز دراسات البصرة والخليج العربي

جامعة البصرة

المستخلص :

تتناول البحث التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق مركزاً على واقع الصحة في ضوء التطورات التي حصلت في بعض الدول النامية مثل الإمارات العربية المتحدة وماليزيا وسنغافورة. كما حلل السياسات الاقتصادية في العراق مشيرةً في ذلك إلى القصور المستمر في سياسات الإصلاح الاقتصادي في قطاعات اقتصادية مختلفة، فضلاً عن بين البحث دور القطاع النفطي في تمويل الموازنة العامة للاقتصاد، إذ أكد على إن الاعتماد الكبير على قطاع النفط أدى إلى إضعاف المشاريع الاستثمارية بشكل عام. وبناءً على ذلك، توصل البحث إلى إن هناك حاجة كبيرة لتطبيق سياسات اقتصادية سليمة التي يمكن إن تُكرس في سبيل تخفيض المساهمة الكبيرة للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي الذي يمكن إن يتحقق من خلال تخطيط اقتصادي شامل يستهدف تطوير الاقتصاد بشكل عام وتفعيل دور القطاعات غير النفطية.

الكلمات الدالة :

التطورات الاقتصادية، التطور الاجتماعية، القطاع النفطي، القطاع الصحي .

* E-mail: Najiifarss@yahoo.com

المقدمة :

تَعد دراسة التطور الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في التنمية الاقتصادية من المواضيع المهمة التي تناولها البحث في العراق، وقد شهد العالم تغيرات جوهرية تمس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في نهاية القرن العشرين. وقد برز تسارع وتيرة تطور مختلف جوانب الحياة ومنها الاقتصادية والاجتماعية. وعليه فإن التنويع الاقتصادي ينصرف من اعتماد الدول الريعية ومنها العراق على المورد الوحيد (النفط). وبما أن الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات واسعة لأسباب خارجية وأخرى داخلية، ولا يزال الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً، ولا تستطيع السياسة الاقتصادية الحفاظ على تطور القطاعات الاقتصادية المختلفة. ولكن أكثر القطاعات تطوراً قطاع النفط الذي تعتمد الموازنة العامة للدولة على ايراداته من خلال التصدير ، أما قطاع الصحة، فإنه يتميز بانخفاض الدعم المالي، مما أدى إلى قلة المستشفيات والاجهزة الحديثة، وهذا ما يجعل اغلب المرضى يضطرون إلى التوجه إلى دول الجوار لمعالجة حالاتهم المرضية، ولكن التطور يحصل عن طريق الاهتمام المتوازن في مختلف القطاعات الاقتصادية الانتاجية منها والخدمية، والتي تتجلى في وجود سياسة أصلاح اقتصادي يشمل السياسات الاقتصادية لجميع القطاعات، من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومعالجة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، وعليه فإن من أولويات التطور الاقتصادي في العراق هو العمل على الترابط بين جميع القطاعات الاقتصادية، ولاسيما قطاعات النفط والصناعة والزراعة والصحة والتعليم وكذلك القطاع السياحي، واستخدام احدث أنواع التكنولوجيا المتطورة، ومن خلال ذلك يتطلب تبني خططاً تنموية فعالة ومدروسة بشكل سليم وبحسب الأولويات من أجل تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي في العراق .

أهمية البحث

إن ما تقدم ذكره يمثل أبرز النقاط والمعالجات التي تبين أهمية هذا البحث من أجل تسليط الضوء على الافكار الضرورية من خلال تطور مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ومنها (قطاع النفط والصحة) .

مشكلة البحث

تعتمد الميزانية العامة في العراق على العوائد النفطية في تطوير الاقتصاد العراقي . وهذا ما يؤدي إلى تعرض هذا الاقتصاد لمشاكل عدة ومنها انخفاض اسعار النفط والتي تؤثر

بالنتيجة على القطاعات الاقتصادية الاخرى ، وكذلك تؤثر على المستوى المعيشي للفرد العراقي . لذلك فإن المشكلة الرئيسة في هذا البحث ، هي كيفية التقليل من اعتماد العراق على الايرادات النفطية، وتطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى، من خلال اعتماد سياسة اقتصادية واجتماعية ناجحة .

هدف البحث

يركز البحث على تحقيق الاهداف الاساسية ومنها :

1 – تحديد المشكلات التي تعيق تطور الاقتصاد العراقي في قطاعي (النفط والصحة) .

2 – تقييم التطور الاقتصادي والاجتماعي ولاسيما قطاعي النفط والصحة، ومدى تأثير هذا التطور على القطاعات الاقتصادية المختلفة في العراق .

فرضية البحث

استند البحث إلى فرضية مفادها، إن تطور القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في العراق يتطلب رسم سياسة اقتصادية ملائمة مع الوضع الاقتصادي، وتوفير البيئة الملائمة من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق.

المبحث الأول

مؤشرات الاقتصاد العراقي (نظرة عامة)

تُعد فجوة الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد وهي تظهر الفرق بين الناتج الفعلي والناتج المحتمل، وتستخدم فجوة الناتج لمعرفة قدرة الاقتصاد للوصول إلى الناتج المستهدف أو المحتمل عندما يصل الناتج الفعلي إلى مستوى الناتج المحتمل، ويمكن أن تكون فجوة الناتج سالبة عندما يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل والعكس تكون موجبة. إلا أن فجوة الناتج في الاقتصاد العراقي تتأثر بالطبيعة الريعية للاقتصاد، مما يجعلها إيجابية ليس بسبب النمو الاقتصادي في قطاعات الإنتاج الحقيقية أو تنويع الهيكل الاقتصادي، ولكن نتيجة ارتفاع الإنتاج في القطاع النفطي وتحقيق إيرادات مرتفعة، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يجعله مؤشراً غير دقيق لقياس الاستقرار الاقتصادي لذلك سيتم استخدام فجوة الناتج الصناعي. ويُعد نمو الناتج المحلي الإجمالي أحد مقاييس النمو الاقتصادي لأن قياس درجة الاستقرار الاقتصادي باستخدام التباين المطلق للناتج المحلي الإجمالي يعطي مؤشراً على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من عدمه، وأن نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق يعتمد على النشاط النفطي المتمثل بزيادة وارداته، فضلاً عن إسهام القطاع التجاري فيه. لقد ورث الاقتصاد العراقي تركة كبيرة من المشكلات التي سببها النظام المباد وأثرت في البنية الأساسية للاقتصاد مما جعله اقتصاداً وحيد الجانب يعتمد في الأساس على الإيرادات النفطية المتحققة من زيادة إنتاج القطاع النفطي وارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، وليس لعمليات التصنيع فيه أي دور، فضلاً عن أن مساهمة بقية القطاعات الإنتاجية في عملية تكوين الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جداً، والمشكلة الأساسية لا تكمن في نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن زيادة العائدات النفطية، وانما لم يتم توظيف الأموال الناتجة عن النشاط النفطي للاستثمار الأمثل في تطوير القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة وغيرها من القطاعات الأخرى[1].

ويُعد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بعد استبعاد الناتج النفطي منه، كمؤشر حقيقي لمعدل نمو الاقتصاد العراقي، لأن الناتج النفطي يستولي على معظم الناتج المحلي الإجمالي المولد من النشاط الاقتصادي؛ وذلك بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي. فعلى الرغم من التوجه الجديد للسياسة الاقتصادية بإتباع آلية السوق، إلا أن الواقع لايزال يوضح استمرار الاقتصاد العراقي بالاعتماد على الإدارة المركزية في جميع النشاطات

الاقتصادية من خلال توجيه الإيرادات النفطية في تمويل ميزانية الدولة العراقية، ولم تستطع القوانين والتشريعات والسياسات من تحفيز القطاعات الأخرى، فضلاً عن القطاع الخاص من رفع كفاءتها وزيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. وتتجه جميع المساعي لإيجاد السبل الكفيلة لرفع إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال توظيف التكنولوجيا واعتماد المشاريع الصناعية الحديثة بوصف القطاع الصناعي القطاع الفاعل في تحقيق التنمية المستدامة[2].

إلا أن الإحصائيات تشير إلى أن الصناعة لم تُعد عنصراً أساسياً في خلق الناتج المحلي الإجمالي، بسبب الدمار الذي شمل كل مفاصل هذا القطاع خلال العقود الثلاثة المنصرمة خصوصا بعد سقوط النظام المباد. أما القطاع الزراعي في العراق، ويُعد من القطاعات الرئيسة في الاقتصاد العراقي، إذ تمثل مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي موقعاً متقدماً بين القطاعات الأخرى إذا استثنينا منه قطاع النفط. كما أن الزراعة توظف نسبة مهمة من القوى العاملة العراقية، وتُعد أيضاً مصدراً لدخل شريحة واسعة من المجتمع العراقي الذي يمتهن الزراعة أو يعيش في الريف. لذلك فإن القطاع الزراعي في العراق يعاني من تراجع كبير منذ سنوات، بسبب الحروب المتعددة التي خاضها البلد خلال المدة السابقة، فضلاً عن قلة الدعم الحكومي للقطاع، وظل هذا القطاع طوال العقود الماضية يتخبط جراء السياسات التي اعتمدت عليها. وليس هناك استراتيجية واضحة المعالم تدير هذا القطاع المهم وانما تتبع الظروف وتقلب الأحوال، حيث شهد القطاع الاهتمام خلال عقد التسعينات نتيجة الحصار الاقتصادي نظراً للحاجة الملحة إلى إنتاج الغذاء وسد العجز فيه، وبعد التغيير تم إتباع سياسة الانفتاح غير المدروسة على استيراد المنتجات الزراعية من دول الجوار والدول الأخرى، فضلاً عن قلة مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات، حتى بات العراق واحداً من كبار المستوردين للمنتجات الزراعية. ومع امتلاك الزراعة العديد من مقومات النجاح أهمها الأرض الخصبة والمياه والأيدي العاملة مع ذلك ظلت متواضعة في معدلات نموها بل قد تراجعت معدلات إنتاج بعض المحاصيل وانخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي[3].

ومنذ خمسينات القرن الماضي تركز الفخ الريعي ومظاهره تدريجياً في العراق خاصة استخدام عوائد النفط في الثواب والعنف في العقاب في كافة العهود، بدرجات مختلفة بالطبع تغيير النظام في عام 2003 كانت المظاهر الريعية قد وصلت شوطًا متقدماً. ولكن

بالرغم من انتخاب حكومة ومجلس نواب وتبني مؤسسات ديمقراطية الشكل، بعد التغيير، لا زالت الريعية مؤثرة من خلال التوسع في الاستخدام الحكومي والتحالفات القبلية وانتشار الفساد. لا بل أن الطبقة المتوسطة (فئة الموظفين والمتقاعدين ومستلمي الإعانات الحكومية) أزداد اعتمادها على الدولة . إن تبعية هذه الشريحة للدولة ومن ثم غياب مجتمع مدني كان أحد الأسباب التي ساندت النظام الاستبدادي قبل 2003 . لذلك فإن وجود الريع النفطي وتوسع الاستخدام الحكومي مع عدم رسوخ المؤسسات والمجتمع المدني سيعرض النظام الوليد للخطر . خاصة أن نظام الحكم في العراق الآن ما زال غير واضح المعالم . فهو يقع بين الاستبداد والديمقراطية . من ناحية أخرى، فإن الانقسام الطائفي والتهديد بتقسيم البلد سيقود إلى إضعاف السلطة المركزية ومعها الإدارة الاقتصادية وجر البلد من هيمنة السلطة المركزية باتجاه هيمنة حكومات الأقاليم والمناطق. وبعد تقلص دور الدولة في اسناد المستوى المعيشي لمستخدمي الجهاز الحكومي والعام والمتقاعدين مع تدهور واضح في الخدمات الصحية والتعليمية والإعانات الاجتماعية وغيرها فيما عدا استمرار الحصة التموينية (أثناء فترة الحصار منذ 1990)، أخذ الاعتماد المعيشي على الميزانية العامة يتزايد لأغلب فئات المجتمع منذ 2003[4].

ولبيان المدى الذي وصل أليه اعتماد المستوى المعيشي للغالبية في العراق على الريع النفطي . يلاحظ أن الرواتب والإعانات والمنافع الاجتماعية في ميزانية الدولة تكاد أن تصيب جميع الأسر العراقية وتمثل مصدر الدخل لأغلبها. والسؤال المطروح هنا هو هل سيستمر هذا الاعتماد مستقبلاً، بعبارة أخرى هل سيستمر اعتماد المجتمع على الميزانية بدلاً من اعتماد الميزانية على المجتمع كما في الدول غير الريعية ذات الاقتصادات المتنوعة[5]؟

لقد واجه العراق أزمتين متزامنتين منذ النصف الثاني لعام 2014 : التمرد الذي يقوده كيان داعش الإرهابي، وصدمة أسعار النفط. وكان لهاتين الأزمتين آثار شديدة على الاقتصاد وتفاقمت مواطن الضعف والاختلالات الهيكلية. وأدت هاتان الأزمتان مع عدم الاستقرار السياسي في عام 2014 إلى تراجع وتيرة الاستهلاك والاستثمار في القطاع الخاص، وتقييد الإنفاق الحكومي، لاسيما على المشروعات الاستثمارية . ونتيجةً لذلك، يقدر أن القطاع غير النفطي انكمش بنسبة 9,0 % في عام 2015، بعد تراجع نسبته 8,8 % في 2014 . وعلى النقيض من ذلك، كان نمو القطاع النفطي مرناً، إذ زاد الإنتاج بنسبة 12,9 % في 2015 إلى مستوى مرتفع جديد بلغ 3,5 مليون برميل يومياً، بفضل حقول النفط الجنوبية

البعيدة عن نطاق سيطرة كيان داعش الإرهابي، والتي تساهم بنسبة 90 % من الإنتاج الكلي. وبعد انكماش نسبته 2,1 % في عام 2014 ، يقدر أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد تعافى مسجّلا نموا نسبته 2,4 % في 2015 ، وبلغ معدل التضخم 1,4 % في 2015 . وأدت الأزمة المزدوجة إلى تدهور حاد لأوضاع المالية العامة وميزان المعاملات الخارجية وتفاقم أوضاع الفقر . واتسع عجز المالية العامة إلى 14,5 % في 2015 ، فيما يرجع إلى حد كبير إلى هبوط العائدات النفطية وزيادة الإنفاق للأغراض الإنسانية والنشاطات المتصلة بالأمن. وطبقت الحكومة إجراءات لضبط المالية العامة في منتصف 2015 بهدف تحسين مستويات تحصيل الإيرادات، ولاسيما من صناعة النفط، واحتواء الإنفاق الأولي على القطاع غير النفطي . وفي الوقت نفسه، تم تمويل عجز المالية العامة الكبير من خلال الاقتراض الخارجي ومن ذلك قروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[6].

وقد ساهمت الأزمة المزدوجة أيضا في اتساع عجز ميزان الحساب الجاري إلى 6,6 % من إجمالي الناتج المحلي في 2015 فيما يرجع إلى هبوط نسبته 47,3 % في عائدات التصدير في 2015. ووصل معدل الفقر إلى 22,5 % في 2014على الصعيد الوطني، وفي المحافظات التي تضررت من داعش يقدر أن الآثار المباشرة للاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ضاعفت معدلات الفقر إلى 41,2 % . ويقدر أن يتعافى الاقتصاد من مستوى متدن، ليسجل نموا نسبته 7,2 % في 2016، ويحوم حول نحو 5 % في السنوات القليلة المقبلة. والدافع إلى هذا التعافي هو الزيادة المتوقعة في إنتاج النفط، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر المتصل بالنفط، والإصلاحات الهيكلية. وتنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي، وتخفيف الآثار الإضافية للتمرد الذي تقوده داعش في المستقبل[7].

ومع توقع أن يبلغ سعر بيع النفط العراقي 30 دولاراً/ برميل، منخفضاً كثيراً عن سعر البيع في 2015 وعن السعر المستهدف في ميزانية 2016 والبالغ 45 دولاراً/ برميل، فإن التوقعات تشير إلى أن أوضاع المالية العامة وميزان المعاملات الخارجية ستظل معرضة لضغوط. وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في الإنفاق العسكري وإجراءات ضبط أوضاع المالية العامة. فمن المتوقع أن يتدهور وضع المالية العامة بسبب انخفاض إيرادات بيع النفط، ليقفز عجز المالية العامة من 5,6 % من إجمالي الناتج المحلي في 2014 إلى 20 % من الإجمالي في 2016 بالأسعار الحالية، ولكن تمويل مثل هذا العجز سيكون بالغ الصعوبة. وعلى الجانب الخارجي، من المتوقع أن يزداد عجز ميزان الحساب الجاري من 6,6

% من إجمالي الناتج المحلي في 2015 إلى 15,3 % من الإجمالي في 2016 . وسيؤدي ارتفاع أسعار النفط عن المستويات المتوقعة إلى تحسين موازين المالية العامة والمعاملات الخارجية. وتتعرض آفاق المستقبل على صعيد الاقتصاد الكلي لمخاطر لا يستهان بها تتصل بالبيئة العالمية، والتطورات الاجتماعية والسياسية، والتمرد الذي تقوده داعش. فتراجع وتيرة النمو الاقتصادي العالمي أو استمرار وفرة المعروض العالمي من النفط قد يخلق ضغوطا نزولية على أسعار النفط، ويؤدي إلى ضغوط جديدة على عجوز المالية العامة والمعاملات الخارجية. وإذا اشتد تمرد داعش، فإن ذلك سيؤثّر تأثيراً مادياً وسلبياً على الاقتصاد. وقد تثور من جديد التوترات السياسية الداخلية، فتقوض جهود الإصلاح . وقد تؤدي أيضا جهود ضبط المالية العامة، ولاسيما المسالة التي تتطلَّب حذراً شديداً في معالجتها والخاصة بترشيد فاتورة الأجور، إلى توترات اجتماعية، والتأثير على تنفيذ الإصلاحات، وتفاقُم مواطن الضعف الحالية والصراعات[8]. ومن خلال ذلك نلاحظ الجدول رقم (1) يوضح مؤشرات الاقتصاد العراقي :

الجدول رقم (1)

المؤشرات الاقتصادية الأساسية في العراق (نسبة مئوية)

البيان	2014	2015 تقدير	2016 متوقع	2017
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	2,1 _	2 , 4	7,2	4,7
معدل التضخم	2, 2	1 , 4	2 , 0	2 , 0
رصيد المالية العامة من اجمالي الناتج المحلي	5, 6 _	14 , 5 _	20 , 0 _	14 , 2 _
ميزان الحساب الجاري من اجمالي الناتج المحلي	0 7 _	6 ,6 _	15 , 3 _	9 ,

المصدر:

- البنك الدولي، تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، العراق الآفاق الاقتصادية 2016 .

لقد كان لهيمنة قطاع النفط الذي تملكه الدولة على الاقتصاد العراقي سبباً في هيمنة الدولة على مفاصل النشاط الاقتصادي[9] . بكونها هي المتصرف بالعوائد النفطية التي يراد منها تنمية بقية القطاعات الأخرى. إلا إن الإجراءات التي اعتمدت في تنمية

القطاعات قد أخفقت نتيجة للسياسات الشمولية المتبعة في عملية إدارة الموارد الاقتصادية، وأصبحت الدولة هي القطاع المهيمن والمتصرف بمعظم الفعاليات الاقتصادية . إما القطاعات الأخرى لم تكن بعيدة عن هيمنة الدولة على فعالياتها، إذ أن القطاع الخاص قد حجم دوره ولم يكن له تأثير إلا في النشاطات الاقتصادية الصغيرة والتي غالبا ما تكونه. أما إيرادات الموازنة العامة فإن معظمها تغطى من الإيرادات النفطية ويعود السبب في ذلك إلى أن وجود النفط الخام كمصدر رئيس لتمويل موازنة الدولة قد أدى إلى اضمحلال دور الموارد المالية الأخرى المتمثلة بالضرائب والرسوم وخصوصاً الضرائب المباشرة ليس لضعف هذه الأوعية الضريبية ولكن لعدم كفاءة الأجهزة المكلفة بتقدير وجباية هذه الضرائب، فضلاً عن انتشار الرشوة والفساد الإداري في تلك الأجهزة . ويلاحظ ان اغلب الإنفاق الحكومي قد توجه ومنذ بداية الثمانينات الى الدفاع الوطني والأمن الداخلي وتراجع الإنفاق على خدمات التربية والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وعندما بدأ الحصار الاقتصادي في شهر اب 1990 ازداد تراجع الإنفاق الحكومي في مجال الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية وبدأت الحكومة بتوفير اكبر قدر ممكن لتمويل نفقات الحصة التموينية حتى اصبحت تشكل نسبة مرتفعة جداً من الموازنة الجارية ولم يكن هذا الإجراء في حقيقة الأمر خياراً أمام الحكومة أنما كان ضرورياً لمجابهة الظرف القاسي للحصار. إذ يغلب طابع الاختلال الهيكلي على الموازنة العامة للدولة حيث الارتفاع المتواصل بمستويات العجز الناشئ عن التفوق المستمر للنفقات العامة عن الإيرادات العامة لعدم قدرة الدولة على ترشيد الإنفاق العام خصوصا بالجانب الجاري منه لاعتبارات اجتماعية، وكذلك عجز الدولة عن تنويع مصادر الإيرادات من خلال زيادة القاعدة الضريبية والحد من حالات التهرب الضريبي[10]

شهد الاقتصاد العراقي تضخماً خطيراً، فقد انخفضت القيمة الحقيقية للدينار العراقي في السوق العراقية بشكل كبير جداً، ولم تُعد كميات كبيرة منه كافية لشراء سلعة او خدمة بسيطة، لدرجة أصبحت عملية متابعة زيادة أسعار السلع والخدمات في العراق لتقدير معدلاتها عملية تكتنفها الصعوبات، بسبب الزيادة المستمرة في أسعارها . ويعود هذا الارتفاع الى عدة أسباب تأتي في مقدمتها زيادة القوة الشرائية في عام 2003 خصوصاً في النصف الثاني من السنة بسبب الارتفاع الحاصل في الدخول الناجم عن تعديل في سلم الرواتب والأجور لمختلف شرائح العاملين في الدولة الشرائح المعدومة

والتي كان لديها الكثير من الطلب الاستهلاكي المؤجل وسرعان ما تسربت القوة الشرائية إلى السوق في ظل اقتصاد متدني المرونة في قطاعاته الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج وتكاليف الاستيراد انعكس في ارتفاع معدلات التضخم[11] .

المبحث الثاني

التطور الاقتصادي في العراق (قطاع النفط)

إن اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط كمصدر للإيرادات والمصدر الرئيس للدخل يجعله ضعيف التنويع (أي أحادي الجانب)، ويعرضه لمخاطر، لذلك فإن تجنب هذه المخاطر لا يكون إلا بزيادة درجة التنويع الاقتصادي من خلال تطوير الصناعات النفطية الاستخراجية والتحويلية والقطاعات الاقتصادية الاخرى. علماً إن الإيرادات النفطية المتقلبة (بين الارتفاع والانخفاض لأسعار النفط) والتي تصف محرك النشاط الاقتصادي والممول الاساسي لخطط التنمية وركيزة الصادرات السلعية وعماد الموازنة العامة للدولة تؤدي إلى عدم الاستقرار في أداء الاقتصاد بأكمله. ويعتبر النفط مورداً اقتصادياً ناضباً واستخراجه استنزاف لمخزونه المستقبلي، فإن هذا يولد مخاطر على الاقتصاد العراقي .

لقد تراجع مسار التنمية الاقتصادية في العراق منذ أواخر سبعينات القرن الماضي بسبب الفوضى التي عمت البلد قبيل اندلاع الحرب العراقية الإيرانية والتي أعقبتها حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي الذي فرض على البلد بعد احتلال الكويت الذي استمر حتى سقوط النظام المباد في نيسان عام 2003 لقد أسفرت الحروب وعسكرة اقتصاد البلد عن تراجع أداء قطاعات الاقتصاد كافة، إذ بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005 حوالي 1063 دولار . أما عوائد تصدير النفط الخام فقد أسهمت في العام المذكور 97,4 % من عوائد الصادرات الاجمالية، وفي العام نفسه أسهم قطاع الصناعة الأستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي 81,7 % . وعليه فإن العراق لم يستفد من الثروة التي خلفتها الزيادة الحادة في اسعار النفط، كما فعلت معظم الدول المصدرة للنفط[12] .

لذلك فإن العراق يعاني من ازمة اقتصادية ومالية خانقة لم يمر بها منذ تسعينات القرن الماضي عندما فرض الحصار الاقتصادي على العراق. والمعروف أن الأسباب الأساسية للأزمة الاقتصادية الحالية هو الهبوط المفاجئ والمستمر لأسعار النفط في السوق العالمية ومتطلبات الحرب على الارهاب يضاف اليها أسباب أخرى معروفه أيضاً أبرزها

سوء إدارة المال العام، والتصرف بأموال العراق من دون تخطيط اقتصادي مالي سليم . وبالرغم من الاشارات والتقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي بان العراق وبعض الدول المنتجة للنفط سوف تفلس بعد خمسة سنوات، إلا أن الرد الاقتصادي العراقي ومن خلال الدراسة والامكانات والعوامل المتوفرة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي المتوازن والمتنوع للاقتصاد سوف يتمكن العراق من تجاوز الاختلالات والانحرافات في الهيكل الاقتصادي والضعف في الاداء وبشكل خاص ما يتعلق بضعف التنسيق وارتباك الرؤية بين السياستين المالية والنقدية مع الاخذ بنظر الاعتبار التأثيرات الاقتصادية للموازنة العامة لعام 2016 استناداً إلى المؤشرات والبيانات المعتمدة في اعدادها فيما يخص الايرادات والنفقات والعجز المتحقق واعتماد سعر 45 دولار للبرميل كأساس احتساب الموارد وتوقع تصدير بحدود 3,6 مليون برميل يومياً[13] .

ومن خلال ما تقدم فإن الجدول رقم (2) يوضح الميزان التجاري للنفط العراقي، إذ أن انخفاض الميزان التجاري النفطي جاء بسبب الانخفاض المتسارع في اسعار السوق النفطية بمقدار النصف في الربع الاخير من عام 2014. وبعد أقل من شهر عام 2015 انخفضت اسعار النفط بمقدار 9 %. وهذا ما أثر سلباً على الناتج المحلي الاجمالي العراقي، فقد انخفض الميزان التجاري في نهاية 2014 إلى 34,894 - مليون دولار ، وهذا ما أثر على معدل الناتج المحلي والذي بلغ 14,1- %. أما في بداية عام 2015 فقد انخفض نسبة الميزان التجاري من اجمالي الناتج المحلي العراقي بنسبة 14,9 % في بداية 2015، وهذا الانخفاض كان بسبب استمرار انخفاض اسعار النفط الخام العالمية. ومن ما تقدم فإن السياسة النفطية في العراق حالياً تتجه إلى تشجيع الاستثمار الاجنبي والاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا الحديثة التي تدخلها الشركات الاستثمارية، لزيادة الإنتاج وتوفير العائدات المالية اللازمة لتمويل عمليات الاعمار في الوقت القريب، والاستفادة من عامل الزمن والاسعار المرتفعة التي لن تدوم إلى الأبد. وهذا ما حصل في الوقت الحالي عندما انخفضت الاسعار العالمية للنفط، ولم تستغل ارتفاعات الاسعار النفطية في تطوير الاقتصادي العراقي[14] .

الجدول رقم (2)

التغير في الميزان التجاري النفطي والمالي في العراق 2014– كانون الثاني 2015

البيان	القيمة أو النسبة
التغير في الميزان التجاري النفطي (ملايين الدولارات)	34 , 894 _
التغير في الميزان التجاري النفطي (% من اجمالي الناتج المحلي)	14 , 1 _
تغير في التوازن المالي (بملايين الدولارات)	34 , 504 _
التغير في الميزان التجاري النفطي (% من اجمالي الناتج المحلي)	14 , 9 _

المصدر :

- البنك الدولي، الموجز الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انخفاض أسعار النفط، العدد الرابع، 2015، ص 2 .

وعليه فإن العراق يُصدر ما يقارب 99 % من إجمالي صادراته من مادة النفط الخام، ويستورد معظم السلع (الانتاجية والاستهلاكية) والخدمات، وهذه حالة لا تتكرر كثيراً على مستوى اقتصادات العالم وهذه السياسة الاقتصادية الخاطئة في العراق تولد المرض الهولندي. فمن خلال الجدول رقم (3) يُصدر العراق للمدة (2011-2015) ما نسبته 100 % كإجمالي صادرات كان منها 99,4 % صادرات نفطية و 0,6 % صادرات غير نفطية[15] .

لذلك فإن الزيادة في قيمة الصادرات العراقية من النفط الخام عام 2012، نتيجة ارتفاع الاسعار العالمية للنفط، إذ أن مجموع الصادرات العراقية في العام نفسه بلغت 94320 مليون دولار ، منها 94026 مليون دولار قيمة الصادرات النفطية، مقابل 294 مليون دولار قيمة الصادرات غير النفطية. وقد كانت نسبة الصادرات غير النفطية من مجموع الصادرات 0,3 %، أما نسبة الصادرات النفطية من مجموع الصادرات فقد بلغت 99,7 %، وهذا يدل على إن تجارة العراق الخارجية تعتمد على الصادرات النفطية، لذلك يُعد العراق من الدول الريعية (اي اقتصاد وحيد الجانب). وفي عام 2014 انخفضت قيمة الصادرات النفطية نتيجة انخفاض الاسعار العالمية للنفط. وقد كانت قيمة الصادرات

النفطية انخفضت أقل من النصف بسبب الانخفاض المستمر لأسعار النفط، والتي بلغت 34250 مليون دولار عام 2014، مقابل انخفاض عام 2015 إلى 31635 مليون دولار . أي نسبة الانخفاض في قيمة الصادرات النفطية بين عامي 2011 و 2015 بلغت 43,3 %، أما نسبة الصادرات غير النفطية، فانخفضت كذلك إلى 54,3 % وقد جاء هذا الانخفاض بسبب انخفاض أسعار النفط، والتدهور الأمني نتيجة الأعمال الإرهابية، وقد دُمر من خلال ذلك البنى التحتية والمفاصل الاقتصادية ومنها المصافي النفطية والمصانع والمناطق الزراعية وغيرها من مفاصل الحياة الاقتصادية في العراق .

الجدول رقم (3)

قيمة صادرات العراق النفطية وغير النفطية للمدة (2011-2015) (مليون دولار)

السنة	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	مجموع قيمة الصادرات	نسبة الصادرات غير النفطية من مجموع الصادرات %
2011	72986	219	73205	0,3
2012	94026	294	94320	0,3
2013	89403	339	89742	0,4
2014	34250	202	34452	0,6
2015	31635	119	31754	0,4

المصادر :

- الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، تقرير الصادرات، 2015، ص 4 – 5 .
- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في العراق، إحصاءات، التجارة، 2014 .

لذلك فإن الدول النفطية (الريعية) ومنها العراق والتي تعتمد على الصادرات النفطية تتميز بضعف قدرتها على تحقيق صادرات من مختلف السلع ؛ بسبب ضعف قدرتها على توفير فائض من السلع التي يمكن تصديرها إلى العالم الخارجي نتيجة ضعف جهازها الإنتاجي وانخفاض درجة مرونته وتنوعه، مما يجعل الإنتاج المحلي من السلع المعدة للتصدير يكاد

يقتصر على سلعة أو سلعتين رئيسيتين، وهما في الغالب إما سلع زراعية أو استخراجية، ومن ثم فان القيمة المضافة الكامنة فيها تكون بالضرورة منخفضة، نظراً لعدم استمرار عملية الإنتاج إلى مراحل لاحقة[16].

ومن خلال ما تقدم فإن العراق يسعى جاهداً لتطوير القطاع النفطي من دون القطاعات الاقتصادية الأخرى، والذي يعتمد في ميزانيته العامة على صادرات هذا القطاع الحيوي. والجدول رقم (4) يوضح الإيرادات النفطية وغير النفطية في الميزانية العامة وكما يأتي:

الجدول رقم (4)

الايرادات النفطية وغير النفطية في الميزانية العامة للعراق

للعامين 2015 و 2016 (مليار دولار)

المفردات	2015	2016
أجمالي الايرادات	72 , 9	63 , 3
الايرادات النفطية	60 , 9	54 , 0
الايرادات غير النفطية	11 , 9	9 , 2
نسبة الايرادات النفطية من اجمالي الايرادات %	83,62	85,40
نسبة الايرادات غير النفطية من اجمالي الايرادات %	16,37	14,60

المصدر:

- مجلس النواب العراقي، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2015 2016، ص 6 .

لقد بلغ اجمالي الايرادات 72,9 مليار دولار عام 2015، وكانت اغلب اجمالي هذه الإيرادات من الصادرات النفطية التي بلغت 60,9 مليار دولار، وقد كانت نسبة اجمالي الايرادات النفطية 83,62 % مقابل نسبة الايرادات غير النفطية التي بلغت 16,37 %. أما عام 2016 فقد بلغ إجمالي الإيرادات 63,3 مليار دولار، منها 54,0 مليار دولار إيرادات نفطية والباقي 9,2 مليار دولار إيرادات غير نفطية. وقد كانت نسبة الايرادات النفطية 85,40 % مقابل 14,60 % نسبة الإيرادات غير النفطية .

وهذا ما جعل من الدول النفطية التي تعتمد موازناتها بنسب كبيرة على ايرادات النفط أكبر الخاسرين نتيجة الانخفاض المستمر في اسعار النفط العالمية، ومن ابرز هذه الدول العراق الذي ظل في آخر الركب بسبب عدم جديته في خلق مصادر متنوعة لإيراداته، وقد عكس ذلك حالة من زيادة الاختلال والتدهور في الاقتصاد العراقي. مما أثر هذا التدهور إلى خلق عجز كبير في الموازنة العامة للدولة، وهذا العجز الذي عجزت الحكومة عن وصف معالجاته بصورة علمية قائمة على المنطق الاقتصادي السليم، فنجد أنه يتم تحديد اساليب تغطية العجز بصورة تفصيلية، كالاقتراض الداخلي والخارجي أو زيادة تصدير النفط[17].

المبحث الثالث

التطور الاجتماعي في العراق (قطاع الصحة)

إن معدل العمر المتوقع بالسنين وعدد وفيات الاطفال ومعرفة القراءة والكتابة هي مؤشرات اجتماعية تدل على مدى تطور الإنسان في دولة ما. وهذه المؤشرات تتعلق مباشرة بمستوى استهلاك الغذاء ونوعيته، والحالة السكنية والصحية، ومستوى التعليم وهذه جميعها جزء من حاجات الإنسان الأساسية . إن حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي، وهي المعيار الخام لمدى التقدم الاقتصادي، لا يمكن استعمالها كمقياس لمدى الاستجابة لحاجات الإنسان الأساسية؛ ذلك أن ارتفاع هذه الحصة لا يستتبع بالضرورة تحسن في معدل العمر المتوقع أو انخفاض وفيات الاطفال أو انتشار معرفة القراءة والكتابة، إذا كانت السياسة لا تعطي قدراً مهماً لحاجات الإنسان الأساسية، فقد تكون حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي عالية ولكن دخل الدولة قد يخصص لأغراض التسليح العسكري أو قد يصرف شؤون مظهرية كالقصور والنصب والتماثيل والجداريات. وقد تكون ايضاً حصة

الفرد من الناتج القومي الاجمالي عالية من دون أن تكون هناك عدالة في توزيع الدخل، إذ أن هناك ثمة طبقة صغيرة واسعة الثراء مترفة وطبقة كبيرة موغلة في الفقر لا قبل لها بتلبية أبسط الحاجات الأساسية للإنسان. إن قصور مؤشر الدخل، أي حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي، قاد بعض الاقتصاديين لابتكار مؤشر آخر يستعمل مع مؤشر الدخل للدلالة على مستوى الحياة الاجتماعية في دولة ما، وقد سمي هذا بدليل (النوعية المادية للحياة PHYSICAL QUALITY OF LIFE INDEX) ويتم تركيبه لكل دولة بحسب أداء تلك الدولة في ثلاثة مجالات هي:- معدل العمر المتوقع، ونسبة وفيات الأطفال، ومعدل القراءة والكتابة[18].

كما إن هذه الحالات تتأثر مباشر بنوعية ومستوى التغذية، ودرجة العناية الطبية، وعدالة توزيع الدخل، ومستوى التشغيل في أي دولة. إن قيمة العالية لدليل النوعية المادية للحياة في دولة ما يدل على حركة عامة إلى الاعلى في جميع هذه النواحي الحياتية في تلك الدولة، وهي بدورها نتائج لعملية التطور الاقتصادي، كما هي سبب تزود الدولة بقوة دافعة في مسار التطور الاقتصادي[19]. والجدول رقم (5) يبين أهم المؤشرات الاجتماعية في العراق وأهمها نسبة اجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة للمدة (2013-2015). ويبدو من الجدول إن نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم أعلى من نسبة الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة، إذ بلغت نسبة التعليم 20.1 % عام 2013 مقابل

الجدول رقم (5)

المؤشرات الاجتماعية في العراق للمدة (2013-2015) (%)

البيان	2013	2014	2015
نسبة الإنفاق على التعليم إلى اجمالي الإنفاق الحكومي	20,1	23,1	21,4
نسبة الإنفاق على الصحة إلى اجمالي الإنفاق الحكومي	10,3	10,3	11,0

المصدر:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، الموجز الاحصائي للمحافظات، بغداد، 2016 ، ص 4 .

10,3 % نسبة الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة في العام نفسه. أما في عام 2015 فقد بلغت نسبة الانفاق الحكومي على قطاع التعليم 21,4 % مقابل 11,0 % على قطاع الصحة. إن أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة هو الفقر، إذ يعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة، والحصول على فرص حياة، إذ يشمل الفقر إلى فقر الدخل، وعدم الحصول على نظام الصرف الصحي، ومياه الشرب. وهناك ارتباط وثيق بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه الشرب النظيفة، والغذاء الصحي، والرعاية الصحية الدقيقة من أهم مبادئ التنمية المستدامة والتي تشمل الوفيات، والرعاية الصحية عند الولادة، والحالة الغذائية[20].

وعليه فإن القطاع الصحي في العراق يواجه تحديات هائلة. فقد عانى نظام الرعاية الصحية للمواطنين تدهوراً كبيراً في ظل النظام المباد، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الوفيات بين الرضع والأطفال والأمهات ارتفاعاً كبيراً، فضلاً عن انخفاض معدلات العمر المأمول. ويواجه البلد عبئاً مرضيا مزدوجاً؛ فمن ناحية لا تزال الأمراض السارية تشكل سبباً أساسياً للمرض والوفاة، في حين أصبحت الأمراض غير السارية السبب الرئيس للوفيات. وتكمن العوامل الرئيسة وراء هذه الحالة في التدهور المستمر في مستوى الصحة العامة خلال العقدين الماضيين، والزيادة المطردة في مستويات الفقر والبطالة، وتردي الحالة التغذوية، وسوء خدمات الصرف الصحي ومشكلات توفير المياه الصالحة للشرب[21]، وتراجع مستويات التعليم، فضلاً عن انتشار أنماط حياتية غير صحية. ولاشك في أن معالجة هذه الآثار والنتائج سوف يستغرق وقتاً طويلاً. وقد عانت الخدمات الصحية في العراق تدهوراً مماثلاً خلال المدة نفسها بعد أن كانت تمثل واحدة من أفضل الخدمات الصحية المتاحة في المنطقة. ومن العوامل التي أدت إلى هذا التدهور الخطير خفض الإنفاق وانعدام الصيانة والاستثمار وسوء الإدارة. وقد تفاقم الوضع سوءاً من جراء عمليات السلب والنهب والتدمير التي حدثت بعد الحرب[22]. ومن ملاحظة بيانات الجدول رقم (6) يتبين إن أعلى وفيات في العراق كانت في عام 1990، إذ بلغت مدة الحياة المتوقعة عند الولادة (66) سنة عام 1990 مقابل (69) سنة عام 2014. أما معدل الوفيات لكل 1000 مولود فقد بلغت (27) عام 1990 انخفضت إلى (18) من الوفيات عام 2015 ، وكان معدل وفيات الرضع انخفض من (42) عام 1990 إلى (27) عام 2015. أما معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة فقد كان عند الذكور أعلى منه عند الإناث، إذ بلغ معدل وفيات

الجدول رقم (6)

مؤشرات التنمية في العراق (الوفيات) لعامي 1990 و 2015

المؤشرات	مدة الحياة المتوقعة عند الولادة		معدل وفيات الولدان لكل 1000 مولود حي		معدل وفيات الرضع لكل 1000 مولود حي		معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة		معدل وفيات البالغين	
							ذكور	إناث	ذكور	إناث
السنة	1990	2014	1990	2015	1990	2015	1990 - 2014	1990 - 2014	1990 -2014	1990 - 2014
معدل الوفيات	66	69	27	18	42	27	45	32	198	132

المصدر:

- البنك الدولي، تقرير احصاءات السكان والاحصاءات الحيوية، العمر المتوقع عند الميلاد اجمالي، 2015 .

الذكور (45) مقابل (32) للإناث. أما معدل الوفيات للبالغين فكانت (198) للذكور، و (132) للإناث. وهذا يدل على إن مدة الحصار الاقتصادي في تسعينيات القرن الماضي أثرت سلباً على القطاع الصحي، وقد تحسن الوضع الصحي بعد عام 2003، مما أثر ايجاباً على الوضع الصحي نتيجة ارتفاع المستوى المعاشي للفرد العراقي ولكن دون المستوى المطلوب. وفي ضوء هذه الرؤية، فالحاجة ماسة لتوفير استثمارات إضافية ليس من أجل إصلاح الدمار والإهمال اللذين حلا بالقطاع الصحي في العقدين الماضيين فحسب، وإنما لمواجهة ضغوط أخرى ناجمة عن أسباب أخرى. فحتى لو توفرت الأموال المطلوبة لتنفيذ أعمال إعادة التأهيل والبناء[23].

وعليه فلابد من زيادة الإنفاق على القطاع الصحي بنسبة 55 % على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة لمجرد مواكبة الاحتياجات الناجمة عن زيادة السكان، بما في ذلك الزيادة الحاصلة في أعداد المسنين. غير أنه من المهم أيضا أن ندرك بأن تمويل القطاع الصحي الجديد ينبغي أن يستند إلى تشخيص واقعي لما يمكن أن يتوفر من خدمات صحية تستطيع أن تتحمل كلفتها الدولة في ضوء الزيادة السكانية والموارد المتاحة بما في ذلك تقديرات الناتج المحلي للسنوات المقبلة[24]. وهذا لا يدل فقط على تخلف العراق اقتصادياً، وإنما يدل على قصور خطط التنمية، التي بدأت منذ أوائل الخمسينات من

القرن الماضي. ولقد كان من المؤمل بعد انفجار أسعار النفط في السبعينات أن يتنعم الشعب العراقي بموارده النفطية بعد تخصيص أجزاء متزايدة منها لخدمات التغذية والسكن والتعليم والصحة والتي كانت ستظهر آثارها بالثمانينات من القرن الماضي، ولكن ما زرعته السبعينات وما قبلها حصدته حروب صدام حسين بالثمانينات وما بعدها وحلت بالشعب العراقي نتيجة ذلك التدهور الاقتصادي والاجتماعي[25].

ومن خلال ما تقدم فإن أي تطور اجتماعي يعني هناك تطور في القطاع الصحي في العراق، فهذا القطاع بقي حكراً على الجهد الحكومي منذ تأسيس الدولة العراقية في عشرينيات القرن الماضي، ولم تظهر المستشفيات الاهلية الا في وقت قريب، وقبل ذلك كانت تُعد على أصابع اليد الواحدة. وهذا الواقع ادى الى احتكار الدولة لقطاع الصحة من دون أي مؤشر على تطوره، رغم ما خصص له من ميزانيات كبيرة، لأسباب عدة منها سوء الادارة وقلة التخصيصات والروتين القاتل في التعامل، فضلاً عن سلوكات موظفي الدولة والعاملين في القطاع العام. ورغم الإمكانيات الكبيرة المتوفرة لقطاع الصحة من مبان وكوادر طبية واجهزة ومستلزمات ومعدات وموارد بشرية، الا انه بقي بعيداً عن نيل رضا وثقة المرضى. لذلك لابد من حل أمثل لهذه المعضلة. فمتى نما الاستثمار في القطاع الصحي فان الزخم سوف ينحسر عن المستشفيات الحكومية وهذا يؤدي بدوره الى انخفاض نسبة الخدمات ما يساعد بشكل غير مباشر في تقليل النفقات والتخصيصات، اي ان قطاع الصحة يصبح مدراً للدخل ومنتجاً للضرائب بدل كونه قطاعاً خدمياً استهلاكياً ليس فيه اية ملامح اقتصادية. فالعراقيون اليوم يفضلون المستشفيات الاجنبية في لبنان والاردن وايران وتركيا وبعض البلاد الاوربية على المستشفيات العراقية كما يفضلون الاطباء الاجانب على الاطباء العراقيين وهذا يعني ان عدداً كبيراً من المرضى كانوا يعالجون خارج العراق وبما ان اجور العمليات والدواء والعلاجات عالية وباهظة الكلفة سوى تكاليف السفر. فان اموالا طائلة من العملات الاجنبية تخرج من العراق لهذا الغرض، وهذا يؤثر سلباً على الخزين الوطني من العملات[26]. وقد كشف تقرير منظمة الصحة العالمية 2016، إن مجموع سكان العراق في عام 2015 بلغ 36,423,000 نسمة، وقد ذكر التقرير إن احتمال الوفاة بين 15 عاماً وسن 60 عاماً، ذكور 203 وإناث 104 (لكل 1000 ساكن 2013). أما مجموع النفقات الصحية للفرد (بالدولار الأمريكي الدولي 2014) بلغت 667 دولار، وقد بلغت نسبة النفقات الصحية إلى الناتج المحلي الإجمالي 5,5 % عام 2014[27].

ومن خلال ذلك يتبين من بيانات الجدول رقم (7) إن المؤشرات الصحية في العراق ومن ضمنها اقليم كردستان في عام 2014. بلغ فيها عدد المستشفيات (الحكومية والأهلية) حوالي 368 مستشفى، منها 257 مستشفى حكومي، و 111 مستشفى أهلي. أما عدد الأسرة المهيأة للرقود في المستشفيات الحكومية 40357 سرير، و 36772 عدد الأسرة في المستشفيات الأهلية. وقد كانت نسبة اشغال الاسرة في المستشفيات الحكومية 52,6 %، وكان عدد الاطباء 30083 طبيباً، وعدد أطباء الاسنان 8045 طبيباً، أما عدد الصيادلة فبلغ 8608

الجدول رقم (7)

المؤشرات الصحية في العراق من ضمنها اقليم كردستان لعام 2014

المؤشرات	2014
عدد المستشفيات (حكومي وأهلي)	368
عدد المستشفيات الحكومية	257
عدد المستشفيات الأهلية	111
عدد الأسرة المهيأة للرقود في المستشفيات الحكومية	40357
عدد الأسرة المهيأة للرقود في المستشفيات الأهلية	36772
نسبة إشغال الأسرة في المستشفيات الحكومية %	% 52,6
عدد الأطباء	30083
عدد أطباء الأسنان	8045
عدد الصيادلة	8608
عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية	892
متوسط عدد السكان لكل سرير	895
متوسط عدد السكان لكل طبيب	1259
متوسط عدد السكان لكل طبيب أسنان	4475
متوسط عدد السكان لكل صيدلي	8183

المصدر: - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الموجز الإحصائي للمحافظات، بغداد، 2016، ص 8

صيدلاني، وقد بلغ عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية 892 مركزاً صحياً. كذلك إن متوسط عدد السكان لكل سرير بلغت 895 لعام 2014، وأما متوسط عدد السكان لكل طبيب اختصاص، وطبيب اسنان فكانت 1259 و 4475 على التوالي في العام نفسه، وبلغ متوسط عدد السكان لكل صيدلي 8183 .

وقد تعمقت وازدادت حدة الظواهر السلبية في التطور الاقتصادي والاجتماعي إلى يومنا هذا بسبب تدمير البنى التحتية للاقتصاد العراقي، الأمر الذي أثر سلباً على الإنتاج الكلي وخاصة إنتاج القطاعات السلعية الرئيسة المهمة في الاقتصاد (الزراعة، والصناعة) والخدمية (الصحية، والتعليمية). وقد شمل هذا التدمير القطاع النفطي الذي يُعد المحرك الرئيس للنشاط والنمو الاقتصادي، وكان للسياسات التي اتبعتها قوات الاحتلال المتمثلة بهدم البناء المؤسسي للدولة العراقية[28] .

الاستنتاجات والتوصيات

أ – الاستنتاجات

1. يتأثر الاقتصاد العراقي بالطبيعة الريعية للاقتصاد من خلال فجوة الناتج المحلي الاجمالي، مما يجعلها إيجابية ليس بتنويع الهيكل الاقتصادي، ولكن نتيجة ارتفاع الإنتاج في القطاع النفطي وتحقيق إيرادات مرتفعة، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية .

2. يعتبر القطاع الصناعي والزراعي من القطاعات التي تساهم في التطور الاقتصادي والاجتماعي من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي باستثناء القطاع النفطي، ولكن يعاني القطاعان من تراجع كبير منذ سنوات؛ بسبب الحروب المتعددة التي خاضها العراق خلال المدة السابقة ، فضلاً عن قلة الدعم الحكومي للقطاع .

3. إن سبب اختلال الهيكل الاقتصادي في العراق، هناك ازمتين متزامنتان واجهت هذا الاقتصاد منذ النصف الثاني لعام 2014 هما: التمرد الذي يقوده كيان داعش الإرهابي، وصدمة أسعار النفط. وكان لهاتين الأزمتين آثار شديدة على الاقتصاد وتفاقمت مواطن الضعف والاختلالات الهيكلية .

4. يصدر ما يقارب 99 % من إجمالي صادراته من سلعة النفط الخام، ويستورد معظم السلع (الانتاجية والاستهلاكية) والخدمات، وهذه حالة لا تتكرر كثيراً على مستوى اقتصادات العالم وهذه السياسة الاقتصادية الخاطئة تولد المرض الهولندي .

5. إن من أخطاء السياسة الاقتصادية في العراق السعي في تطوير القطاع النفطي من دون القطاعات الاقتصادية الاخرى، والذي يعتمد في ميزانيته العامة على صادرات هذا القطاع الحيوي .

6. يواجه القطاع الصحي في العراق تحديات هائلة، فقد عانى نظام الرعاية الصحية للمواطنين تدهوراً كبيراً في ظل النظام المباد، وما خلفته الحروب من دمار وخراب، وكذلك قلة الانفاق الحكومي؛ مما أدى إلى ارتفاع معدلات الوفيات بين الرضع والأطفال والأمهات ارتفاعاً كبيراً، فضلاً عن انخفاض معدلات العمر المتوقع .

7. إن من أسباب زيادة حدة الظواهر السلبية في التطور الاقتصادي والاجتماعي، وحتى في الوقت الحاضر هو تدمير البنى التحتية للاقتصاد العراقي، بسبب عدم وجود خطة اقتصادية ناجحة، تعمل على تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة في العراق .

ب – التوصيات

1. الاهتمام بتطور قطاع أو قطاعين ومنها (الصناعة والزراعة) من أجل مساندة القطاع النفطي وتقليل الاعتماد على الايرادات النفطية التي يعتمد العراق لتمويل الميزانية العامة.

2. لابد من العمل على تطوير القطاع الصحي، من خلال التدريب والاهتمام بالكوادر الطبية وبناء المستشفيات الحديثة، ورفدها بأحدث الاجهزة الطبية المتطورة، وكذلك تخفيف معاناة المرضى في السفر إلى الدول المجاورة من أجل العلاج .

3. من الضرورة صياغة سياسة اقتصادية واضحة، للتغلب على الصعوبات التي تواجه مستقبل تطور الاقتصاد العراقي .

4. أن يكون هناك استغلال أمثل للإيرادات النفطية، من خلال استثمارها في تطوير الاقتصاد العراقي وكذلك ادخار الفائض منها للإفادة منها للأجيال القادمة .

الهوامش والمصادر

أولاً : الهوامش

1. يوسف على عبد ، نعيم صباح جراح، استخدام بعض المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي، مجلة الخليج العربي، المجلد (44)، العدد (1 – 2)، مركز راسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، 2016، ص 115 – 118 .
2. المصدر نفسه، ص 119 – 121 .
3. المصدر نفسه، ص 121 – 124 .
4. علي ميرزا، العراق الواقع والافاق الاقتصادية ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الاول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت، 2013، ص 11 – 13 .
5. المصدر نفسه، ص 14 .
6. البنك الدولي، العراق والآفاق الاقتصادية 2016، تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. www . albankaldwli.org
7. المصدر نفسه.
8. المصدر نفسه .
9. حيدر عليوي شامي الساعدي، الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الاجنبي (دراسة حالة العراق)، مجلة الغري،المجلد العاشر ، العدد (33)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2015، ص 79 .
10. المصدر نفسه، ص 79 – 81 .
11. المصدر نفسه، ص 81 .
12. محمد علي حميد مجيد، الدور المرتقب لقطاع النفط في إعادة بناء اقتصاد العراق، ص49 . http//www. Docudesk.com .

13. سمير عباس النصيري، أزمة الاقتصاد العراقي – التحديات - وفرص الإصلاح، شبكة الاقتصاديين العراقيين. http// www.lraqiconomists . net

14. يحيى حمود حسن البوعلي، ملامح السياسة النفطية في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (25)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، 2015، ص 98 .

15. نوري عبد الرسول الخاقاني، علي خضير كريم ، تحرير التجارة الخارجية في العراق الواقع : الآثار والآفاق، مجلة الغري، السنة العاشرة، العدد (31)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2014، ص 18 .

16. المصدر نفسه، ص 27 – 28 .

17. جواد كاظم البكري، انخفاض أسعار النفط وشبح الركود التضخمي في الاقتصاد العراقي، مؤسسة كتابات، بغداد، 2014، ص 1 .

18. محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي : الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، الطبعة الثالثة، دار الملاك للفنون والآداب والنشر ، بغداد، 2009 ، ص 45 .

19. المصدر نفسه، ص 45 – 46 .

20. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات البيئة، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق، بغداد، 2015، ص 4 .

21. علاء الدين علوان، تمويل القطاع الصحي : خيارات تمويل الرعاية الصحية في العراق، المجلة الصحية لشرق المتوسط، منظمة الصحة العالمية، المجلد الرابع عشر، العدد (6)، منظمة الصحة العالمية، جنيف- سويسرا، 2008، ص 1374 .

22. المصدر نفسه، ص 1374 .

23. المصدر نفسه، ص 1375 .

24. المصدر نفسه، ص 1375 .

25. محمد علي زيني، مصدر سابق، ص 46 – 47 .

26. عبد الزهرة الطالقاني، الاستثمار في القطاع الصحي . http//www.azzaman.com

27. منظمة الصحة العالمية، إحصاءات العراق 2016 . http//www.who.int

28. بتول مطر الجبوري، دعاء محمد الزاملي، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003–2012)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(16)، العدد (1) ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2014، ص 195 .

ثانياً : المصادر

أ – الكتب

1 - البكري، جواد كاظم، انخفاض أسعار النفط وشبح الركود التضخمي في الاقتصاد العراقي، مؤسسة كتابات، بغداد، 2014 .

2 - زيني، محمد علي، الاقتصاد العراقي : الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، الطبعة الثالثة، دار الملاك للفنون والآداب والنشر ، بغداد، 2009 .

ب – المجلات والمؤتمرات

1 - البوعلي، يحيى حمود حسن، ملامح السياسة النفطية في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (25)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، 2015 .

2 - الساعدي، حيدر عليوي شامي، الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الاجنبي (دراسة حالة العراق)، مجلة الغري، المجلد العاشر ، العدد (33)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة العراق، 2015 .

3- الجبوري، بتول مطر ، دعاء محمد الزاملي، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية

والاقتصادية، المجلد (16)، العدد (1)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2014 .

4 – الخاقاني، نوري عبد الرسول، علي خضير كريم، تحرير التجارة الخارجية في العراق الواقع : الآثار والآفاق، مجلة الغري، السنة العاشرة، العدد (31)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2014.

5 - عبد، يوسف علي، جراح، نعيم صباح، استخدام بعض المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي، مجلة الخليج العربي، المجلد (44)، العدد (1–2)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، 2016 .

6 - علي ميرزا، العراق الواقع والآفاق الاقتصادية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الاول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت، 2013 .

ج – التقارير الرسمية

1 - البنك الدولي، تقرير إحصاءات السكان والإحصاءات الحيوية، العمر المتوقع عند الميلاد، 2015 .

2 - البنك الدولي، تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الآفاق الاقتصادية 2016 .

3- الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية التجارة، إحصاءات تقرير الصادرات، بغداد، 2015 .

4 - الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في العراق، إحصاءات التجارة، بغداد، 2014.

5- مجلس النواب العراقي، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2016 ، 2015 .

6 - الجهاز المركزي للإحصاء، الموجز الإحصائي للمحافظات، بغداد، 2016 .

7- علاء الدين علوان، تمويل القطاع الصحي : خيارات تمويل الرعاية الصحية في العراق المجلة الصحية لشرق المتوسط، المجلد الرابع عشر، العدد (6)، منظمة الصحة العالمية، جنيف ، سويسرا، 2008 .

8 - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات البيئة، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق، بغداد، 2015 .

د – الانترنت

1 - البنك الدولي، العراق والآفاق الاقتصادية 2016، تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا www . albankaldwli.org

2 - الطالقاني، عبد الزهرة، الاستثمار في القطاع الصحي . http//www.azzaman.com

3 - النصيري، سمير عباس، أزمة الاقتصاد العراقي – التحديات - وفرص الإصلاح، شبكة الاقتصاديين العراقيين. http// www.lraqiconomists . net

4 - مجيد، محمد علي حميد، الدور المرتقب لقطاع النفط في إعادة بناء اقتصاد العراق ص 49 . http//www. Docudesk.com

5- منظمة الصحة العالمية، إحصاءات العراق 2016 . http//www.who.int

Economic and Social Developments in Iraq

: Oil and Health Sectors Model

Lecturer. Najii Sari Faris
Basrah and Arab Gulf Studies Center
University of Basrah

Abstract :

This paper investigates the economic and social development in Iraq, particularly education and health in light with the economic policies that adopted by some developing countries such as the UAE, Singapore and Malaysia. However the study has analyzed the economic policies in Iraq, and focused on the lack of sustainability of economic reform in various sectors. In addition, it tackled role of oil sector in financing the public budget. The study confirmed that a high reliance on oil has led to weaken investment projects in general. Therefore, sound economic policies must be geared to reduce the high contribution of oil sector through pursuing comprehensive planning that target enhancing the economic progress and activate non-oil sectors.

Key words :

Economic developments, social development, oil sector, health sector.